الشراكة من أجل حكومة منفتحة :

دليل عملي لفائدة البرلمانيين

نونبر 2022

أعد هذا الدليل السيدة Lotte Geunis الخبيرة الدولية، والسيد محمد دوخة المستشار العام بمجلس النواب المغربي بدعم من مبادرة الشراكة الأمريكية للشرق الأوسط (MEPI) وبدعم تقني من المعهد الوطني الديمقراطي للشؤون الدولية (NDI).

الفهرس

تقديم 4
1 مجلس النواب بالمملكة المغربية عضو في الشراكة من أجل حكومة منفتحة 8
2 الشراكة من أجل حكومة منفتحة 11
1.2 ماهي الشراكة من أجل حكومة منفتحة؟ 11
2.2 تقديم خطة عمل الشراكة من أجل حكومة منفتحة 14
3.2 قواعد المشاركة والإعداد المشترك لمخططات الشراكة من أجل حكومة منفتحة 16
4.2 بناء ديمقراطيات دامجة 21
3 أدوار البرلمان في إطار الشراكة من أجل حكومة منفتحة 24
1.3 المعطيات الحاسمة: نشاط وأثر البرلمانات في إطار الشراكة من أجل حكومة منفتحة 24
2.3 التدابير التي ينبغي للبرلمانيات والبرلمانيين القيام بها من أجل دعم إصلاحات الشراكة من أجل حكومة منفتحة 25
4 آليات المشاركة البرلمانية في مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة 30
1.4. المشاركة في العملية الوطنية أو المحلية لمبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة 31
4-1-1 الأساس 31
4-1-2 المشاركة في العملية الوطنية أو المحلية لمبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة: الممارسة العملية 34
2-4 المشاركة من خلال تقديم الخطة المستقلة للبرلمان المنفتح 36
4-2-1 الأساس 36
4-2-2 المقاربات المتعلقة بالخطط المستقلة للبرلمان المنفتح 37
5 آلية الشراكة من أجل حكومة منفتحة المتعلقة بالتقييم المستقل 39
6 التشجيع على انفتاح أوسع في إطار منصة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة 42
1.6 الشبكة الدولية من أجل البرلمان المنفتح 43
2.6 خطط البرلمان المنفتح على هامش مبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة 45
3.6. الدبلوماسية البرلمانية: المجتمع العالمي لمبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة 45
7 الموارد ومعلومات للاتصال 49

تقديم

تدرك الشراكة من أجل حكومة منفتحة الأدوار الحاسمة للبرلمانات في نشر قيمها ومبادئها وفلسفتها باعتبارها تندرج في صميم الفكرة والنظام الديمقراطيين. وفضلا عن اختصاصاتها التشريعية والرقابية وفي مجال تقييم السياسات العمومية ووظائفها في مجال تمثيل المواطنين وفي الدبلوماسية البرلمانية، تعتبر البرلمانات فضاء لتنوع الأفكار، وإطارا مؤسساتيا للترافع من أجل الشفافية والحكامة الجيدة، وكفالة الحق في الولوج إلى المعلومات والخدمات وإقرار الميزانيات التي تستحضر معايير الإنصاف.

وتقع البرلمانات، بالإضافة إلى اختصاصاتها، في المكانة المؤسساتية التي تؤهلها لإطلاق وقيادة إصلاحات طموحة في علاقة بالحكومة المنفتحة، سواء بالمصادقة على مشاريع القوانين ذات الصلة أو بالقيام بمبادرات تشريعية، أو بممارسة الرقابة على عمل الحكومات في ما يرجع إلى إنجاز التزاماتها في مجال الشراكة من أجل حكومة منفتحة، أو بتقييم السياسات والبرامج العمومية المرتبطة أو المتعلقة بالحكومة المنفتحة.

وفضلا عن بُعد الإشراك، ينبغي لخطط البرلمانات أن تكون قابلة للتنفيذ، ومشفوعة بجدولة زمنية للتنفيذ، وأن تخضع للتقييم الداخلي والخارجي.

ومساهمة من مجلس النواب بالمملكة المغربية والمعهد الوطني الديمقراطي ومبادرة الشراكة الأمريكية للشرق الأوسط MEPI، في

توضيح الرؤية أمام البرلمانيات والبرلمانيين بشأن الانضمام والعمل في إطار مبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة، يَصْدر هذا الدليل العملي لفائدة البرلمانيين الذي يتضمن أجوبة على عدد من الأسئلة بشأن كيفية انضمام البرلمانات إلى هذه الشراكة وجدوى هذا الإنضمام وكيفية إعداد مخططات عمل البرلمانات.

ويعتبر هذا الدليل أيضا ثمرة شراكة عريقة بين مجلس النواب والمعهد الوطني الديمقراطي والتي تتوخى تعزيز الديمقراطية والمشاركة والشفافية والإنصاف.

ملخص

يقدم هذا الدليل العملي لفائدة البرلمانيات والبرلمانيين مبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة (OGP)؛ ويستعرض المنهجية التي على البرلمانات اتباعَها لإعمال إصلاحات تفعيلا لمبادرة الحكومة والبرلمانات المنفتحة وذلك من خلال: 1-الإعداد المشترك لمخططات العمل في مجال الحكومة المنفتحة وتنفيذها؛ و2- التحفيز على الإعداد الجماعي للإصلاحات التي تعتمدها البرلمانات في مجال الانفتاح؛ و3- بالانخراط في مبادرات المجموعة الدولية من أجل حكومة منفتحة.

ويوفر هذا الدليل مجموعة من المصادر والمعلومات لتمكين البرلمانيات والبرلمانيين من التواصل مع المنظمات الشريكة المعنية.

الحكومة المنفتحة: لماذا هي مهمة؟

أمام التحديات العالمية العديدة، والتي تمتد من التغييرات المناخية إلى الصحة العمومية ومرورًا بتراجع الديمقراطية، فإن أي استراتيجية حكومية فعالة تتطلب إشراك المواطنات والمواطنين. ومن جهة أخرى، فإن البرلمانات الديمقراطية التي تتبنى حكامة مفتوحة تدرك أن الشعب ينبغي أن يكون في صلب العمل البرلماني وأن الحكامة ينبغي أن تراعي حاجيات المواطنات والمواطنين.

وتمكن الشراكة من أجل حكومة منفتحة، المجتمع المدني والحكومات والبرلمانات من تجميع جهودها والالتزام معًا من أجل إعمال الإصلاحات الهادفة إلى جعل الحكومات منفتحة والمؤسسات العمومية تعمل من أجل مصلحة المواطنات والمواطنين. وسيكون بإمكان البرلمانات رفع التحديات المستقبلية، من خلال تمكين هؤلاء من تتبع مسار اتخاذ القرار وجعل المنتخبين مسؤولين في قراراتهم عبر الإخبار والمشاركة المفتوحة أمام أكبر عدد من المواطنات والمواطنين، وخاصة المجموعات الهشة.

وتعتبر الشراكة من أجل حكومة منفتحة إطارًا للإبداع الجماعي للحلول المبتكرة وتقاسم المعلومات عبر العالم أجمع. في هذا الأفق أعد مجلس النواب بالمملكة المغربية، بشراكة مع المعهد الديمقراطي للشؤون الدولية NDI، ومبادرة الشراكة الأمريكية للشرق الأوسط (MEPI)، هذا الدليل الذي يهدف إلى تقاسم المعلومات مع أعضاء البرلمانات في إفريقيا والشرق الأوسط، وعبر العالم.

1. مجلس النواب بالمملكة المغربية عضو في الشراكة من أجل حكومة منفتحة

انضمت الحكومة المغربية إلى الشراكة من أجل حكومة منفتحة في أبريل 2018. وسنة بعد ذلك، انضم مجلس النواب المغربي إلى المبادرة بهدف تكريس انفتاحه وتطوير ممارساته الديمقراطية، وقدم ملحقًا لخطة العمل الوطنية الأصلية برسم الشراكة من أجل حكومة منفتحة (2018-2020).

وتضمنت خطة مجلس النواب ست التزامات جديدة، نصت إحداها على إعمال المقتضيات الدستورية والتشريعية في ما يتعلق بالديمقراطية التشاركية والمواطنة. وقد أحدث المجلس لهذا الغرض لجنة مكونة من نواب من الأغلبية والمعارضة مكلفة بتلقي العرائض والملتمسات من أجل التشريع.

وتمت صياغة دليل يوضح مساطر ممارسة هذه الآليات التشاركية فيما تم إحداث منصة معلوماتية مشتركة مع الحكومة لتمكين هيئات المجتمع المدني والمواطنات والمواطنين من إيداع عرائضهم وملتمساتهم.

وفي إطار إعمال خطته الأولى، حقق مجلس النواب تقدما ملموسًا على طريق إشراك المواطنات والمواطنين في مسلسل التشريع؛ وذلك من خلال نشر مشاريع ومقترحات القوانين على موقعه الإلكتروني لتمكين المواطنات والمواطنين من التعليق عليها.

وتتم إحالة مقترحات وملاحظات المواطنات والمواطنين التي يتم جمعها، على الرئاسة واللجان النيابية الدائمة والفرق والمجموعات النيابية لاستغلالها خلال المناقشة.

OPEN GOVERNMENT MOROCCO

الحكومة المنفتحة بالمغرب

GOUVERNEMENT OUVERT MAROC

****

وفي غشت 2022 أودع مجلس النواب خطته الثانية التي تتضمن التزاماته في إطار الشراكة من أجل حكومة منفتحة (2022-2023) والتي تحتوي على سبع التزامات، منها على الخصوص تعزيز الشراكة بين مجلس النواب ومنظمات المجتمع المدني، وذلك بإشراك هذه الأخيرة في إعمال مبادئ الشراكة من أجل حكومة منفتحة، فيما يتعلق التزام آخر بإعمال «برلمان القرب» من خلال الاصغاء أكثر للمواطنات والمواطنين وتمكينهم من الولوج الواسع إلى البرلمان وتشجيع الأنشطة البرلمانية على المستوى الترابي.

وتمت إحالة خطة المجلس، بعد أن نظم يومًا تواصليًا مع هيئات المجتمع المدني وفتح استشارة عبر الإنترنيت بهدف تجميع ردود فعل وتعليقات هذه الهيئات على مشروع الخطة. وفي أعقاب ذلك أدرج المجلس عددًا من اقتراحات المجتمع المدني في الخطة وأحال الصيغة

النهائية لخطته على لجنة الإشراف في مبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة. ومن مقترحات هيئات المجتمع المدني التي تم إدراجها:

- تشكيل لجنة قيادة منتخبة ديمقراطيا وتشرك المجتمع المدني، وذلك بعد أخذ البعد الموضوعاتي (حقوق الإنسان، البيئة والعدالة المناخية، التنمية المحلية –الحكامة والشفافية إلخ) والبعد المجالي (تمثيلية مختلف جهات المملكة) وبُعد النوع الاجتماعي، بعين الاعتبار؛
- ومن أجل ضمان استدامة الإجراءات المرتبطة بتنفيذ التزاماته في إطار الشراكة من أجل حكومة منفتحة يحرص المجلس على تكريسها في وثائقه الأساسية بما في ذلك نظامه الداخلي وباقي الوثائق المؤسساتية (قرارات رئاسة المجلس والأطر المرجعية التي يسترشد بها في مجال تقييم السياسات العمومية والمهام الاستطلاعية).

وإلى جانب تنفيذ التزاماته، يمارس المجلس الرقابة على العمل الحكومي في ما يتعلق بالشراكة من أجل حكومة منفتحة، وهو حريص، بالتأكيد، على الانخراط في أي مبادرة تشريعية حكومية تتوخى تعزيز التشاور العمومي.

ويتطلع المجلس، أيضا من خلال الخطة إلى نشر الثقافة البرلمانية الديمقراطية وتعزيزها، وفتح البرلمان أمام الجمهور وإشراك المواطنات والمواطنين أكثر في الأنشطة البرلمانية من قبيل الرقابة والتشريع وتقييم السياسات العمومية.

2. الشراكة من أجل حكومة منفتحة

1.2 ماهي الشراكة من أجل حكومة منفتحة؟

الشراكة من أجل حكومة منفتحة، مبادرة عالمية تجمع روادًا للإصلاح من الحكومات والبرلمانات والمجتمع المدني والجماعات الترابية من أجل النهوض بالحكامة المتسمة بالشفافية والإشراك والإدماج والمسؤولية.

وتضم هذه المبادرة، التي تم إطلاقها عام 2011، **77 بلدًا و106 من الجماعات الترابية**. ويبلغ عدد الالتزامات التي تمت صياغتها بشكل جماعي من طرف هؤلاء الأعضاء أكثر من أربعة الآف (4000) التزام في مجال الحكومة المنفتحة تلتقي جميعها في هدف واحد: «**نشر ثقافة عالمية للحكومة المنفتحة، تجعل المواطنات والمواطنين مسؤولين، وتُيَسِرُ تقدم مُثُل حكومة منفتحة التي تعتمد على الإشراك في القرن الواحد والعشرين**».

=> **لمعرفة المزيد** تابعوا هذا الفيديو القصير الذي يقدم الشراكة من أجل حكومة منفتحة OGP: Building a better, more open world together

ويتدخل الإصلاحيون الحاملون لمثل الشراكة من أجل حكومة منفتحة في مجموعة متزايدة من المجالات السياسية ترتبط جميعها مباشرة بالقيم الأساسية للحكومة المنفتحة. ويمكن تلخيص المجالات السياسية التي تتوخى الالتزامات تغطيتها بأعمال تشريعية، أي تلك **التي تتطلب تعديل تشريعات أو تأطيرها بنصوص جديدة، والتي تعتبر الدعم البرلماني فيها ضروريًا** من قبيل: مكافحة الرشوة، والحق في الولوج إلى المعلومات، والشفافية المالية، واستعمال المال في السياسة، وإعمال أهداف التنمية المستدامة(ODD)، والخدمات العمومية، والإصلاحات المرتبطة بالقطاع الخاص، والمشاركة في إعداد القوانين والعدالة، والفضاء المدني العام، والصناعات الاستخراجية والنوع الاجتماعي والأسواق المفتوحة (**الوثيقة المرجعية للشراكة من أجل حكومة منفتحة 2021**).

ما الذي يُمكنكم القيام به ك كبرلمانيات و برلمانيين: راجعوا لائحة البلدان الأعضاء في الشراكة من أجل حكومة منفتحة لتَعرفوا إن كان بلدكم عضوًا في هذه الشراكة.

إذا كان بلدكم عضوًا، فراجعوا الصفحة المخصصة له في موقع الشراكة من أجل حكومة منفتحة حيث يتم نشر خطة العمل والجهة المكلفة بالتنسيق التي يمكن الاتصال بها والتي تتقلد في غالب الأحيان منصب مسؤول سامي في الحكومة. وإذا كان برلمانكم يتوفر على مخطط عمل منفصل، وعين شخصًا مكلفا بتيسير الاتصال بشأن الشراكة من أجل حكومة منفتحة، فإنكم ستجدون جميع هذه التفاصيل في نفس الصفحة.

إذا لم تكن بلادكم عضوًا، فراجعوا موقع الشراكة من أجل حكومة منفتحة على الإنترنيت، لتتأكدوا مما إذا كانت تتوفر على المعايير التي تؤهلها للانضمام إلى هذه الشراكة ولمعرفة مساطر الانضمام علمًا بأن الانضمام يتم رسميًا من خلال إحدى الوزارات أو وكالة حكومية مسؤولة ببلدكم. ولا يمكن إلى حدود اليوم أن تنضم مؤسسة تشريعية بصفة مستقلة.

إذا لم يكن بلدكم يستوفي معايير الانضمام إلى الشراكة من أجل حكومة منفتحة، أو إذا لم يكن برلمانكم يحظى بالدعم الحكومي الضروري للانضمام رسميا إلى الشراكة من أجل حكومة منفتحة، فإن ثمة مع ذلك، إمكانيات لالتزام برلمانكم والتزامكم الشخصي بصفتكم نائبا برلمانيا. ولمزيد من التفاصيل في هذا الشأن، يمكنكم مراجعة الجزء المتعلق بالالتزام البرلماني.

2.2 تقديم خطة عمل الشراكة من أجل حكومة منفتحة

تجمع مبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة فعاليات إصلاحية من الحكومات والبرلمانات والمجتمع المدني بهدف بلورة التزامات في إطار الحكومة المنفتحة بشكل مشترك والتي يتم لاحقًا اعتمادها رسميا في إطار مخطط عمل **الشراكة من أجل حكومة منفتحة**. وترفق هذه الأخيرة بجدولة زمنية قارة تمتد في الغالب على مدى سنتين- وإنْ كان بالإمكان اعتماد مخططات عمل، لمدة أطول. وتتم دراسة هذه الالتزامات من قبل **آلية التقييم المستقلة (MEI)**. ويمكن أن تسعف نتائج مخطط استنفذ مدة إنجازه في تعزيز المخطط اللاحق، مما سيمكن حامليه من بناء أرضية للحكومة المفتوحة، من خلال مخططات عمل على أن يستوحوا من ممارسات المجموعة العالمية لمبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة، ويتقاسموا مع أعضائها تجاربهم وممارساتهم.

Source : Sommet mondial du PGO 2021, Corée

وتمنح مقاربة خطة عمل الشراكة من أجل حكومة منفتحة للبرلمانيين **مناسبة لكي يبرهنوا للمواطنين الذين يمثلونهم على أنهم يتصرفون من أجل مصلحتهم**. وتتسم المساطر البرلمانية عادة بالبطء، ولا تُيسِّرُ قياس التقدم اليومي المحقق من أجل بلوغ الرهانات التي يتطلع إليها السكان، سواء تعلق الأمر بالخدمات العمومية التي يكون محورها المواطنات والمواطنون، أو بمحاربة الرشوة أو الإدماج. وتشجع الشراكة من أجل حكومة منفتحة الإصلاحات الجوهرية على أن تكون قابلة للضبط ومتحكم فيها، ويتم إنجازها وفق جدولة زمنية محددة. وكلما تم تحقيق نتائج بالموازاة مع إعمال التزامات ومخططات عمل، كلما كان بإمكان البرلمانيات و البرلمانيين إبراز التقدم الواضح بالموازاة مع مواصلة العمل من أجل مصالح الناخبات والناخبين.

ما الذي يمكن أن تقوموا به كبرلمانيات و برلمانيين : تقديم مخطط الشراكة من أجل حكومة منفتحة لبلدكم أمام البرلمان

عليكم، كبرلمانيات و برلمانيين التواصل بجهة التنسيق الوطنية المكلفة بالشراكة من أجل حكومة منفتحة (**أنظر الصفحات الموجهة لأعضاء الشراكة من أجل حكومة منفتحة**) من أجل معرفة الوضعية الحالية لبلدكم في مسار مخططات عمل الشراكة؛ أي معرفة في أي مرحلة أنتم: هل في مرحلة الإعداد المشترك؟ أم تم اعتماد مخطط عمل؟ وهل يتم إشراك البرلمان في إحدى الإصلاحات المتوقعة؟ وهل اللجان البرلمانية أو مجموعات العمل أو البرلمانيات و البرلمانيون المعنيون، على اطلاع بالالتزامات المتعهد بها ؟

وعليكم، كبرلمانيات و برلمانيين، التواصل مع المجموعات أو الأشخاص المعنيين داخل البرلمان ومعرفة متى وفي أي ظرف سيكون من الملائم الانضمام إلى الشراكة من أجل حكومة منفتحة.

ويوصى، بإلحاح، باستشارة المكلف بالاتصال بالشراكة من أجل حكومة منفتحة داخل الحكومة بهدف ضمان تقاسم المعلومات والمساهمة في تجانس التطلعات.

نموذج مقدونيا الشمالية

تم في مقدونيا الشمالية، دعوة المسؤول عن الاتصال المكلف بالشراكة من أجل حكومة منفتحة من أجل تقديم مبادرة الشراكة بالبرلمان بهدف تمكين البرلمانيات والبرلمانيين وموظفات وموظفي البرلمان من التعرف على الأنشطة الجاري تنفيذها في البلاد في علاقة مع الشراكة من أجل حكومة منفتحة. وقد أسفر هذا التفاعل عن التزام قوي بفضل الاهتمام المشترك من جانب البرلمان والسلطة التنفيذية والمسؤول عن الاتصال الذي كان استباقيا. ومكنت هذه المنهجية مقدونيا الشمالية من تقديم أول جزء برلماني من خطتها الوطنية في إطار مبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة في 2018.

مقتطف من الالتزام البرلماني في إطار الشراكة من أجل حكومة منفتحة 2022.

3.2 قواعد المشاركة والإعداد المشترك لمخططات الشراكة من أجل حكومة منفتحة

«ونعتبرُ في مجلس النواب، منظماتِ المجتمع المدني شريكًا في تفعيلِ الديموقراطية التشاركية والمواطنة وِفْقَ ما يَكْفَلُه دستورُ

المملكة. لذلك كان هذا التصميمُ من جانبِنا في الرئاسة، وفي مكتب المجلس ومع رؤساء الفرق والمجموعة النيابية ورؤساء اللجان النيابية الدائمة، على مأسسة العلاقات مع الفاعلين الاجتماعيين على أساسِ الإشْراكِ والتشاورِ والاحترام الدقيق للأدوار والمسؤوليات».

مقتطف من كلمة السيد راشيد الطالبي العلمي رئيس مجلس النواب المغربي (22 يونيو 2022).

يقدر أعضاء البرلمانات وموظفوها الأهمية التي توليها الشراكة من أجل حكومة منفتحة «**الجانب التطبيقي**» من مسار مخططات عملها. وعلى غرار المؤسسات التشريعية، **فإن قوة الشراكة من أجل حكومة منفتحة، ترتكز في الغالب على مسار الإعداد والتنفيذ. فمجمل هذه المخططات وملحقاتها مؤطرة بمجموعة من القواعد.** وقد انتقت الشراكة من أجل حكومة منفتحة بمساهمة الأطراف، وبالاستناد إلى الدروس التي تم استنتاجها من التعامل مع مئات مسارات تنفيذ مخططات العمل، **خمسة قواعد للمشاركة والإعداد وتملك المشتركات و المشتركين لمخطط العمل.** ويتعلق الأمر ب:

- **القاعدة 1:** وضع إطار للحوار والتعاون بين الحكومة والبرلمان والمجتمع المدني، وباقي الأطراف غير الحكومية المعنية؛
- **القاعدة 2:** توفير معلومات مفتوحة، قابلة للولوج وعملية، بشأن الأنشطة الجاري تنفيذها والتقدم المحقق في إطار مشاركة العضو في الشراكة من أجل حكومة منفتحة؛
- **القاعدة 3:** منح فرص دامجة ومتاحة للجميع لإشراك الجمهور خلال عملية الإعداد المشترك لمخطط العمل؛
- **القاعدة 4:** إعطاء أجوبة مقنعة وضمان الحوار المستمر بين

الحكومة، والبرلمان والمجتمع المدني وباقي الأطراف غير الحكومية المعنية، بما في ذلك خلال مرحلة الإعداد المشترك لمخطط العمل، عند الاقتضاء؛

- **القاعدة 5:** منح فرص دامجة ومفتوحة للجميع للحوار والتعاون المستمر خلال تنفيذ مخطط العمل وتتبعه.

وإذا كان يتعين على حاملات وحاملي مشاريع الإصلاح أن يتحلوا بروح الابتكار والإبداع، **فإنهم مطالبون بالالتزام بهذه القواعد خلال مجمل مسار الشراكة من أجل حكومة منفتحة. وينطبق هذا الأمر أيضا على البرلمانات.**

وإذا كان يتعين في جميع الظروف، احترام حقوق وامتيازات البرلمانيات والبرلمانيين، فإنه يتعين استحضار أن قراراتكم بالالتزام في إطار الشراكة من أجل حكومة منفتحة، يترتب عنه احترام هذه القواعد. ويفترض هذا الأمر، عمليا، أن **البرلمان سيكون مطالبا بتوفير إطار للحوار والتعاون مع المجتمع المدني، وسيكون مدعوًا في الحدود المعقولة بتوفير معلومات والرد على طلب معلومات في بعض محطات مسار تنفيذ الخطط الملتزم بها في إطار الشراكة من أجل حكومة منفتحة**. وقد أظهرت الممارسة أن المشاركة البرلمانية في الشراكة من أجل حكومة منفتحة يمكنها أن تتسق تماما مع دور البرلمان باعتباره مؤسسة تمثيلية، وأن بإمكانها تقوية، هذا الدور، إذ ترتبط البرلمانات بتعاقدات عمل مثمر مع الحكومات والأطراف المعنية من أوساط المجتمع المدني من مختلف القارات. ومع ذلك، فإنه قد يتبين أن ملاءمة المساطر والممارسات البرلمانية مع تلك التعاقدات، قد تتطلب الوقت الكافي.

=> لمزيد من الاطلاع:
من أجل فهم أعمق للطريقة التي يمكن بها لهذه القواعد أن تعزز تنفيذ ومراقبة تنفيذ مخطط عمل الشراكة من أجل حكومة منفتحة، ومن أجل التعرف على المبادئ الموجهة التي تدعمها، يمكن الاطلاع على قواعد المشاركة والإعداد المشترك لخطط الشراكة من أجل حكومة منفتحة بالإنجليزية والفرنسية والإسبانية.

ما الذي يمكنكم القيام به كبرلمانيات وبرلمانيين: استثمار الشراكة من أجل حكومة منفتحة من أجل فعاليتكم وفعالية برلمانكم.

تتيح الشراكة من أجل حكومة منفتحة فرص فريدة ومهمة بالنسبة لكم ولبرلمانكم. وتعتبر الشراكة من أجل حكومة منفتحة مفتاح عدد هام من الإصلاحات من أجل حكومة منفتحة، إلا أن ذلك يتطلب إرادة سياسية والتزامًا ثابتين في الحوار مع المجتمع المدني.

وباستحضار هذه العناصر ينبغي التفكير جيدًا في ظروف وآليات مشاركتكم في مسلسل الشراكة من أجل حكومة منفتحة. وعليكم التأكد مما إذا كان برلمانكم مستعدًا ويرغب في اعتماد قواعد الإعداد المشترك للمخططات والمشاركة في الشراكة من أجل حكومة منفتحة والتعاون مع آليات التقييم المستقل، والتعرف أيضا على التحديات التي ينبغي استباقها، وكيف يمكن التعاطي معها على نحو فعال.

وبالإجابة على هذه الأسئلة، وسواء كنتم تتصرفون بشكل فردي أو

ضمن مجموعة من حاملي فكرة الإصلاح بآراء موحدة داخل برلمانكم، لا تترددوا في طلب رأي الآخرين. وهكذا يمكن لوحدة الدعم بالشراكة من أجل حكومة منفتحة أن تساعدكم على إيجاد أجوبة على تساؤلاتكم، وهو ما يمكن أيضا للشبكة العالمية من أجل برلمان منفتح (OPeN) وشركاء آخرين، ونظرائكم في برلمانات أعضاء في الشراكة من أجل حكومة منفتحة، القيام به، وفي حدود الإمكان أيضا، العمل على المشاركة في أي حدث إقليمي أو عالمي بشأن الشراكة من أجل حكومة منفتحة لتتعرفوا على الممارسات الأخرى في هذا المجال، والقيام بالخطوات الأولى في وقت لاحق.

معلومات هامة: منظمات المجتمع المدني

توجد الشراكة بين الحكومة والبرلمان والمجتمع المدني في صميم مقاربة الشراكة من أجل حكومة منفتحة. وعلى الرغم من أن لكل من هذه الأطراف أدوارًا ومسؤوليات خاصة به، فإن هيئات المجتمع المدني تلعب دورًا تتزايد أهميته في مجتمعاتنا وهي مهمة من أجل سلامة ديمقراطياتنا. ويتخذ التعاون مع المجتمع المدني في إطار الشراكة من أجل حكومة منفتحة عدة أشكال منها:

- تحمل منظمات المجتمع المدني أفكارًا جديدة وتقترح مجالات من شأنها أن تنتج إصلاحات طيلة مسلسل مخطط العمل، بدءًا من المرحلة التمهيدية للإعداد المشترك لخطة العمل إلى الصياغة النهائية للالتزامات؛ وهي تعمل على هذا النحو، من أجل توسيع نطاق الإصلاحات المتوخاة وتساهم في الوصول إلى أكبر عدد من المواطنات والمواطنين.
- ومن شأن الخبرة التي تقدمها هيئات المجتمع المدني أن تساعد في تصور طبيعة «الطموح» المراد تحقيقه في مجال سياسي معين. وينبغي التأكيد على أنه بإمكان منظمات المجتمع المدني أن تقدم، في الغالب، الدعم التقني الضروري لجعل هذه الإصلاحات ممكنة.

- وتتواجد منظمات المجتمع المدني «في الميدان وهي تصغي إلى المواطنات والمواطنين»، ويمكنها أن تطلب مساهمات لدى المواطنات والمواطنين خارج الحواضر الكبرى وتتقاسم المعلومات معهم، ويُمكنُها بالتالي المساهمة في جعل مسلسل الشراكة من أجل حكومة منفتحة أكثر تمثيلية وأكثر تشاركية.
- وتساهم منظمات المجتمع المدني في تنفيذ إصلاحات الحكومة من خلال المهارات والخبرات التي تتوفر عليها مما يجعل دعمها أساسيا خاصة عندما تكون الإمكانيات غير متاحة على نحو كبير.

4.2 بناء ديمقراطيات دامجة

تتمثل الشراكة من أجل حكومة منفتحة في جعل الحكومات عملية لفائدة جميع المواطنات والمواطنين، بغض النظر عن سنهم أو جنسهم أو أصلهم أو وسطهم الاجتماعي والاقتصادي.

وقد بذلت مجموعة الحكومة المنفتحة، خلال السنوات الأخيرة، جهودًا منسقة كي تُدمج مختلف الأصوات في مسلسل الإعداد المشترك للإصلاحات مع التركيز على النساء والشباب.

ويُجمعُ حاملو فترة الإصلاح على أن الممارسات الدامجة تنتج التزامات أحسن وأكثر قربًا من الواقع ومن ظروف عيش المواطنات والمواطنين، ومن شأنها أن تحظى بالدعم الضروري من أجل أثر أكبر. وعلى المستوى المؤسساتي، تيسر الحكومة المنفتحة ولوجًا أحسن إلى المعلومات والبرامج العمومية والخدمات وتحد من مخاطر الرشوة. وعلى المستوى

السوسيو-ثقافي، فإن الحكومة المنفتحة تأخذ في الحسبان معايير النوع الاجتماعي وتمكن مختلف مجموعات النساء والشباب من المشاركة والاستفادة من المعلومات والخدمات التي تقدمها الحكومات. وعلى المستوى الشخصي، توفر الحكومة المنفتحة للنساء والشباب الإمكانيات الضرورية من أجل تمكينهم من الالتزام إلى جانب صناع القرار والمؤسسات العمومية.

وباعتبارها مؤسسات تمثيلية، تمتلك البرلمانات الخبرة الكبيرة لتقاسم المعلومات مع مجموعة الحكومة المنفتحة وبإمكانها الاضطلاع بدور مركزي في تعزيز الإطار القانوني المتعلق بمشاركة مختلف المجموعات. وبالموازاة مع ذلك، تدرك البرلمانات بأن بإمكانها، وأن عليها، اعتماد تدابير إضافية بهدف فتح أبوابها وتعزيز اختصاصاتها واختصاصات أعضائها التمثيلية إزاء المواطنات و المواطنين الذين هي في خدمتهم.

نموذج: **المغرب**

تتضمن خطة عمل المغرب الأصلية التزامًا يتوخى زيادة الفرص أمام المواطنين والمواطنات لزيارة البرلمان وتقوية التزام الشباب. وفي إطار تنفيذ هذا الالتزام أعد مجلس النواب عددًا من الدعامات البيداغوجية (قصة قصيرة مصورة، مطويات وكتيبات ..)، وأعاد تصميم موقعه على الانترنيت وأغناه بأبواب جديدة، وأحدث مصلحة للعلاقات العامة. وتتضمن التزامات المجلس أيضا، تنظيم «برلمان متنقل» لتمكين النواب والنائبات من التواصل مع المواطنات والمواطنين في مختلف مناطق البلاد وخاصة المناطق النائية.

=> **لمعرفة المزيد**

تعتبر المساواة بين الجنسين أساسية بالنسبة لمشروعية ونجاعة الشراكة من أجل حكومة منفتحة. ومن أجل دعم حاملات و حاملي فكرة الإصلاح في الإعداد المشترك لالتزاماتهم، **تقترح الشراكة من أجل حكومة منفتحة مجموعة من الآليات لإعداد مخططات عمل تستحضر معيار النوع الاجتماعي**. وينبغي للحكومات الأعضاء في الشراكة من أجل حكومة منفتحة أو البرلمانات أوطرف آخرمن المجتمع المدني، أوأي طرف مواكب آخر أو شخص مرجعي حقوقي في مسألة النوع الاجتماعي، أن تشجع على اللجوء إلى هذه الآليات.

ولمزيد من المعلومات بشأن أنشطة الشراكة من أجل حكومة منفتحة في مجال النوع الاجتماعي والإدماج، **يُرجى الاطلاع على صفحات الشراكة من أجل حكومة منفتحة بموقع الشراكة على الانترنيت**.

ويُدرج عدد متزايد من أعضاء الشراكة من أجل حكومة منفتحة الشباب في الالتزامات باعتبارهم مشاركين في إعداد الخطط وباعتبارهم مستفيدين من إصلاحات الحكومة المنفتحة. ولمعرفة المزيد بشأن الممارسات الفُضلى، ومن أجل مزيد من التفاصيل بشأن الإصلاحات الممكن اعتمادها، **يمكن الاطلاع على مجموعة الآليات الموجهة للشباب برسم الشراكة من أجل حكومة منفتحة2022**.

3. أدوار البـرلمان في إطار الشراكة من أجل حكومة منفتحة

1.3 المعطيات الحاسمة: نشاط وأثر البرلمانات في إطار الشراكة من أجل حكومة منفتحة

توجد البرلمانات في الموقع الذي يؤهلها لإطلاق وقيادة إصلاحات طموحة في مجال الحكومة المنفتحة. واستنتجت دراسة للشراكة من أجل حكومة منفتحة أنجزت عام 2021 وتحمل عنوان «الالتزام البرلماني في إطار الشراكة من أجل حكومة منفتحة، الدروس المستخلصة من المعطيات الحاسمة» الاستنتاجات الأساسية التالية:

1- تتصرف البرلمانات بشكل متزايد باعتبارها مؤسسات للإصلاح من خلال اعتماد تدابير تشريعية من أجل دعم إصلاحات الحكومة المنفتحة. ومنذ 2011، دعمت البرلمانات تنفيذ التزامات في إطار الشراكة من أجل حكومة منفتحة وإصلاحات للحكومة المنفتحة. ومكن تسريع هذا التوجه الحاسم من خلال تحسين التوجهات عن طريق التزام البرلمانات في المسلسل الوطني للشراكة من أجل حكومة منفتحة ليشمل مجموع الأطراف: البرلمانات والحكومات والمجتمع المدني.

2- على الرغم من أهميتها الواضحة تشمل الالتزامات في إطار الشراكة من أجل حكومة منفتحة المرتبطة بوظائف التقييم والمسؤولية، تأخيرا في التنفيذ. فالرقابة البرلمانية الناجعة على العمل الحكومي ضرورية لنزاهة الأنظمة الديمقراطية، وبالنتيجة، لبرنامج الحكومة المنفتحة.

ومع ذلك، فإن الرقابة البرلمانية، في إطار الشراكة من أجل حكومة منفتحة هو مجال يستحق التطوير وينبغي العمل في المستقبل على صياغة مزيد من الالتزامات في شأنه.

3- من شأن الطموح المتواصل والتنفيذ الصادق أن يعزز جهود انفتاح البرلمانات. ويتزايد عدد البرلمانات المنفتحة الرائدة المتحمسة للتعاون مع المدافعات والمدافعين عن المجتمع المدني من أجل زيادة الشفافية والمسؤولية والطابع الدامج للمؤسسات التشريعية. ومن شأن تعزيز الإعداد المشترك للالتزامات. وتنفيذها على النحو أمثل وتعزيز أثر هذه الالتزامات.

وتشجع الشراكة من أجل حكومة منفتحة بقوة التزام البرلمانات الحاسم إدراكًا منها لدعمها المحوري الحاسم ودورها المركزي في إصلاحات الحكومة المنفتحة. وعمليا تتطلع الشراكة من أجل حكومة منفتحة إلى الاضطلاع بأربعة أدوار أساسية **1- اتخاذ تدابير تشريعية، 2- القيام بوظيفتها الرقابية، 3- توسيع المبادرات البرلمانية في إطار مبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة، 4-خلق فضاء للحوار.**

2.3 التدابير التي ينبغي للبرلمانيات والبرلمانيين القيام بها من أجل دعم إصلاحات الشراكة من أجل حكومة منفتحة

- **ما الذي يمكنكم القيام به كبرلمانيات و برلمانيين: دعم إصلاحات الشراكة من أجل حكومة منفتحة من خلال العمل البرلماني:**

1- اتخاذ تدابير تشريعية: يمكن للبرلمانيات والبرلمانيين النهوض بقيم الحكومة المنفتحة من خلال تقديم ودراسة والمصادقة على التشريعات ذات الصلة بهذه الأخيرة أو من خلال المصادقة على الميزانيات المتعلقة بإصلاحها.

ويمكن لأعضاء البرلمانات استعمال سلطاتهم التشريعية من أجل إدراج إصلاحات ذات الصلة بالحكومة المنفتحة في التشريع، مما يعزز سلامتها واستدامتها وأثرها. وقد عززت العديد من البرلمانات إطارها القانوني للولوج إلى المعلومات في بلدانها، وذلك بالتوازي مع أنشطتها داخل الشراكة من أجل حكومة منفتحة أو اعتمدت تدابير حاسمة في ما يرجع إلى تقنين الصناعات الاستخراجية. ويوجد البرلمانيون في الموقع الذي يؤهلهم لتقديم هذه الإصلاحات وتعبئة جميع الأحزاب السياسية والمساهمة في تحديد الجدولة الزمنية التشريعية والتنفيذية على النحو الذي يمكن من تنفيذ الالتزامات داخل الآجال المحددة.

نموذج: **المغرب**

صادق مجلس النواب المغربي سنة 2018 على القانون الإطار الخاص بالحق في الحصول على المعلومات (القانون رقم 31.13)، ليستوفي المغرب بذلك معايير الأهلية الخاصة بالانضمام لمبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة، وهو ما مهد الطريق لانضمامه رسميا في ما بعد لهذه الشراكة في السنة نفسها.

نموذج: **نيجيريا**

أقرت الأطراف الوطنية المعنية بمبادرة الشراكة من أجل الحكومة منفتحة والنشيطة في مجال شفافية الملكية الفكرية في نيجيريا بالحاجة إلى اتخاذ إجراءات تشريعية بغرض ضمان جمع ونشر المعلومات المتعلقة بالملكية الفكرية. وفي هذا الصدد، أسهم فتح قنوات الاتصال بين المنتدى متعدد الأطراف والفاعلين الرئيسيين داخل البرلمان في تسهيل تدفق وتوفير المعلومات بشكل أمثل لفائدة جميع الأطراف المعنية، في ما يتعلق بدور السلطة التنفيذية في الاستجابة لانتظارات المجتمع المدني من خلال الاستناد على برنامج عمل البرلمان. وقد تم تنفيذ الالتزام المتعلق بشفافية الملكية الفكرية بنجاح بفضل دعم البرلمان لهذه الخطوة من خلال اعتماده لمقتضيات قانونية أساسية في هذا الشأن.

المصدر:

Extrait de l'Engagement parlementaire de l'OGP dans les processus nationaux de l'OGP : Menu d'options (2022)

2. ضمان الرقابة البرلمانية: مساءلة الحكومات عن الإصلاحات في ما يتعلق بإصلاحات الحكومة المنفتحة وإتاحة إمكانية إجراء نقاش عمومي حول عمليات الرقابة الخاصة بها.

من الناحية العملية، يستطيع البرلمانيات والبرلمانيون ضمان إدراج الأنشطة الخاصة بمبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة في العمل البرلماني وأن يساهموا في توفير المعلومات اللازمة (لاسيما عن طريق طلب تقارير أو طرح الأسئلة البرلمانية)، وتتبع تنفيذ الالتزامات التي اعتمدتها الوزارات المعنية، ودعم تعزيز آليات الرقابة القائمة، سواء داخل مؤسساتهم أو خارجها (عن طريق، على سبيل المثال، نشر تقارير لجان تقصي الحقائق البرلمانية للعموم أو عن طريق توفير وسائل الاشتغال لفائدة مؤسسات الرقابة وحثها على العمل بها بشكل منتظم)، والمساهمة في تأمين الدعم المالي الضروري لتنفيذ هذه الإصلاحات وغيرها.

نموذج: **غانا**

تبرز خطة العمل الوطنية لغانا للفترة 2021-2023 أن آلية الرقابة البرلمانية على أنشطة مبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة غير مدرجة في التزامات البرلمان في إطار «مبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة». كما أشارت إلى أن الصلاحيات الدستورية في غانا تمنح البرلمان وضعا استراتيجيا لدعم جهود تحقيق شروط الحكومة المنفتحة في البلد. وفي هذا الصدد، أكدت الخطة المذكورة على الأثر المحتمل للرقابة البرلمانية (حيث تمت الإشارة إلى الجلسات العمومية كإحدى الآليات المحتملة)، علاوة على الأثر المحتمل للدعم المالي أيضا من أجل ضمان التنفيذ الفعال لهذه الجهود.

المصدر:

Extrait de l'Engagement parlementaire de l'OGP dans les processus nationaux de l'OGP : Menu d'options (2022)

3. انفتاح في الممارسة البرلمانية: اعتماد مبادئ الحكومة المنفتحة (الشفافية والمساءلة والمشاركة والإدماج) في العمل المؤسساتي والبرلماني.

ترى العديد من البرلمانات أن التزاماتها بشأن «البرلمان المنفتح» تبقى عملية سهلة يمكن بلورتها بشكل مشترك، علما أنها لا تتطلب عادة إجراء مشاورات مع السلطة التنفيذية ويمكن معالجتها على المستوى الداخلي؛ غير أن تنفيذها يظل صعبا للغاية، لكون الإجراءات والممارسات البرلمانية لا تكفي لتقديم «الحلول السريعة». وفي هذه الحالة، يمكن للتعاون مع منظمات الرقابة البرلمانية أيضا أن يسهم في وضع مقاربة تدريجية ستسمح للبرلمانين بتعزيز التزام المواطن مع مرور الوقت.

نموذج: إستونيا والأرجنتين

يعتزم البرلمان الإستوني تعزيز الشفافية المؤسساتية من خلال نشر المعلومات المتعلقة بالجلسات العمومية واجتماعات اللجان ونشرها إلكترونيا. وفي الأرجنتين، نص قانون التصريح بالممتلكات على نشر المعلومات الخاصة بممتلكات النائبات والنواب.

4. توفير فضاء للحوار: تشجيع الحوار بين الأحزاب وتقديم الدعم اللازم من جل تسريع بتنفيذ إصلاحات الحكومة المنفتحة ومأسستها.

تتمتع البرلمانات بصلاحيات واسعة في ما يخص الشعبية، كما يتمتع أعضاؤها بصلاحيات واسعة في التعبير عن آرائهم وإيصال صوتهم. لذلك، فإن وضعهم مناسب من أجل تعزيز الحوار حول الإصلاحات السياسية، سواء داخل مؤسساتهم أو خارجها. وقد استفادت البرلمانات من الفرص التي تتيحها منصة «مبادرة الشراكة من أجل

حكومة منفتحة» من أجل بلورة ودعم برنامج الحكومة المنفتحة وإيصال صوت الفاعلات والفاعلين الجدد والضروريين داخل فضائها.

نموذج: **المغرب**

نظم مجلس النواب شهر نونبر 2022 لقاء برلمانيا جهويا إفريقيا بمناسبة اللقاء الجهوي لمنطقة إفريقيا والشرق الأوسط لمبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة. وأتاحت مشاركة البرلمانات بمستويات رفيعة من مختلف أنحاء القارة فرصا واسعة لعقد لقاءات رسمية وغير رسمية من أجل تبادل الأفكار ووجهات النظر، ومناقشة أنشطة الحكومة المنفتحة والبرلمان المنفتح وسبل تطويرهما.

نموذج: **الشبكة البرلمانية لدول إفريقيا (PNAfrica)**

تعتبر الشبكة البرلمانية لدول إفريقيا موحدة ومحفزة لمنظمات الرقابة البرلمانية والصحفيين، وتهدف إلى تعزيز البرلمانات المنفتحة داخل القارة الإفريقية. ويتعلق الأمر بمنظمة إقليمية لا تسعى للربح وغير متحزبة، يوجد مقرها في العاصمة الغانية أكرا. ومنذ سنة 2015، أصبحت هذه المنظمة واحدة من الأصوات المهمة للبرلمانات المنفتحة في المنطقة بفضل مشاريع الشراكة ودورات التكوين، والمواد التي تنشرها، والفعاليات التي تنظمها، والمشاركة في النقاشات.

وبالإضافة إلى تعاونها مع الجهات الفاعلة في المجال البرلماني (مثل منظمات المجتمع المدني والصحافيين والنواب البرلمانيين وجمعيات أرباب الشركات وغيرها) من أغلب البلدان الأفريقية جنوب الصحراء، تشجع المنظمة مشاركة البرلمانات في عدة خطط عمل خاصة بمبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة.

وللمزيد من المعلومات حول الشبكة البرلمانية لدول إفريقيا، يرجى مراجعة الموقع الالكتروني للمنظمة أو صفحتها على تويتر تحت اسم @PNAfricawatch. يمكنكم أيضا التواصل مع فريق العمل على العنوان الالكتروني التالي: info@parliamentafrica.com

4. آليات المشاركة البـرلمانية في مبادرة الشراكة من أجل الحكومة منفتحة

عقب عملية تشاور واسعة النطاق مع الأطراف المعنية الرئيسة، لاسيما النواب البرلمانيين وأطر البرلمانات المشاركة، أصدرت مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة **مذكرة بشأن الالتزام البرلماني** برسم سنة 2021، والتي تقترح على البرلمانات ثلاث خيارات للمشاركة:

1. المشاركة في العمليات الوطنية أو المحلية لمبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة؛
2. المشاركة عن طريق تقديم خطة مستقلة للبرلمان المنفتح؛
3. تعزيز الانفتاح خارج نطاق مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة.

ويجب على البرلمانات أن تعتمد خيارين اثنين أو ثلاث إن أرادت ذلك. وتستعرض الأجزاء التالية الآثار الإجرائية لكل خيار، علاوة على دراسة الحالة ذات الصلة والخطوات الواجب اتباعها.

=> لمزيد من المعلومات؟

تقدم مبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة تفاصيل وأمثلة عديدة عن الالتزام البرلماني في وثيقة عبارة عن دليل أصدرته تحت عنوان «الالتزام البرلماني في العمليات الوطنية الخاصة بمبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة قائمة الخيارات». ويرجى من النواب البرلمانيين الراغبين في المشاركة في هذه المبادرة الاطلاع على هذا الدليل **باللغة الإنجليزية** أو **الفرنسية** أو **الإسبانية**.

1.4. المشاركة في العملية الوطنية أو المحلية لمبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة

1-1-4 الأساس

تمثل المشاركة في العملية الوطنية لمبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة المقاربة والخيار الأمثل التي تدعو إليهما أغلبية البرلمانات المشاركة في هذه العملية.

وتظهر التجربة أن الالتزامات الواردة في خطط العمل الوطنية تحظى بالدعم التشريعي، كما أن إدماج التزامات البرلمان المنفتح في هذه الخطط يفضي إلى نتائج أفضل. **بمعنى آخر، تمثل المشاركة في العملية الوطنية لمبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة الطريقة المثلى لتمكين البرلمان من الإسهام في تنفيذ إصلاحات طموحة ومستدامة في إطار مبادرة الحكومة المنفتحة.**

وهذا يعني، من الناحية العملية، انضمام عضو من البرلمان أو إطار من إدارته إلى المنتدى متعدد الأطراف الذي ينسق أنشطة مبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة أو لديه اتصال وثيق بها. وفي هذا الشأن، يتعين على كل برلمان تحديد الوسائل العملية، ويفضل أن يتم ذلك بالتنسيق مع هيئة الاتصال الحكومية أو على الأقل أن يخطر البرلمان برغبته في المشاركة في مبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة. ويساعد هذا النهج في إرساء قنوات التواصل والتعاون، وهو ما يعزز الالتزام البرلماني في العملية مع الحفاظ على حقوق وامتيازات البرلمان بصفته مؤسسة مستقلة.

نموذج: سيراليون

في سيراليون، تأسس فريق العمل البرلماني المعني بالحكومة المنفتحة، برئاسة السيد كوينتين صاليه كونيه، بغرض تيسير المشاركة البرلمانية في إطار مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة. وفي هذا الصدد، وحظي هذا الالتزام بتتبع السلطة التنفيذية والبرلمان في إطار خطة العمل الوطنية لسيراليون للفترة 2019-2021: «أثر غياب البرلمان عن خطط العمل السابقة في سيراليون بشكل سلبي على تنفيذ العديد من الالتزامات المرتبطة بمبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة. وعليه، فقد أسهمت المشاركة البرلمانية في خطة العمل الوطنية الثالثة في إطار المبادرة المذكورة في إرساء الأسس التي تسمح للبرلمان بتقديم تقارير سنوية عن أنشطته من أجل تجسيد دوره الطلائعي في مجال المساءلة والشفافية». وقد اعتبر التزام سيراليون لضمان إدماج أفضل النساء والفئات الهشة في العمل البرلماني «التزاما واعدا» يحتذى به.

المصدر:

Extrait de l'Engagement parlementaire de l'OGP dans les processus nationaux de l'OGP : Menu d'options (2022)

ما الذي يمكنكم القيام به؟ يمكن للبرلمانات أن تستفيد بشكل كبير من مشاركتها في خطة العمل الوطنية الخاصة بمبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة. وعليه، يجب التفكير في الطرق التالية الرامية إلى تعزيز موقعكم وعملكم كعضو في البرلمان من خلال مشاركاتكم في مبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة.

- أولا، تمنحكم مبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة فرصة فريدة لتعزيز إصلاحات الحكومة المنفتحة. حيث إن العمل المنفرد للنواب يواجه صعوبات متزايدة تجعل تأثيره محدودا، ليس فقط

على الأجندة التشريعية لمؤسستهم، بل وحتى على أجندة حزبهم أو مجموعتهم السياسية. لذلك، فإن توحيد جهودكم وجهود الإصلاحيين من نفس التوجه داخل الحكومة والمجتمع المدني وغيرها، سيسهم بشكل فعال في إحداث تغييرات كبيرة ودائمة في هذه المجالات السياسية.

- ثانيا، تسمح العملية الوطنية لمبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة للنواب بالمشاركة في حوار بناء مع المجتمع المدني والمواطنين. لذلك، فإن مشاركة البرلمانيين في تحديد المجالات ذات الأولوية والإصلاحات المطلوبة في شأنها، علاوة على اعتماد الالتزامات النهائية الخاصة بها، تمنحكم فرصة مواتية للدخول في حوار مباشر مع المواطنين المعبرين عن التزامهم بمبادئ الحكومة المنفتحة.
- ثالثا: تسهم المشاركة المباشرة في خطة العمل في تعزيز التعاون الوثيق مع حاملي فكرة الإصلاح المعنيين داخل الحكومة. وفي كثير من الأحيان، تعترض البرلمانيين صعوبات كبيرة أثناء محاولتهم إقامة علاقات بناءة مع ممثلي الحكومة. لذلك، فإن مشاركتهم في مبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة تسمح لهم بفتح قنوات اتصال جديدة وتعزز تلك القائمة، وتتيح لهم فرصا لإقامة تحالفات وشراكات في المجالات موضوع الاهتمام المشترك.
- رابعا، تمكن المشاركة في مبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة البرلمانات والبرلمانيين بصفة خاصة من الإسهام في صياغة القوانين المتعلقة بالتوجهات والتحديات السياسية الحاسمة. وهذا أمر مثير للاهتمام، خصوصا بالنسبة للبلدان التي يقتصر دور البرلمان فيها على المراحل الأولية من العملية التشريعية فقط. ومن خلال مشاركتهم في المناقشات بشأن (عناصر) المقترحات التي تنظر فيها الحكومة، يمكن للنواب البرلمانيين أن يسهموا

في صياغة مقترحات قوانين جديدة أو معدلة قبل عرضها على البرلمان.

- خامسا وأخيرا، توفر مبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة للنائبات والنواب منصة أساسية لإبراز التزامهم بالقيم الأساسية للديمقراطية: الشفافية والمشاركة والمساءلة والإدماج. ولذلك، فإن إطلاق عملية تطوير خطط العمل المشتركة واعتمادها وإصدار تقارير عن طريق آلية التقييم المستقلة لمبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة تتيح للبرلمان والبرلمانيات والبرلمانيين فرصا لتأكيد التزامهم بالمساهمة في هذه العملية بشكل علني.

4-1-2 المشاركة في العملية الوطنية أو المحلية لمبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة: الممارسة العملية

حددت مبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة مجموعة فرعية من المناهج التي يمكن للبرلمانات أن تأخذها بعين الاعتبار أثناء مشاركتها في هذه العملية. وقد أثبتت هذه الأساليب فعاليتها بالنسبة للبرلمانات التي اعتمدتها في خطة عملها في إطار مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة، إذ أسفرت عن نتائج مهمة. غير أنه من المهم الإشارة إلى أن البرلمانات غير ملزمة باعتماد أي من هذه الأساليب، كما أن اللائحة أسفله ليست شاملة:

- يمكن لممثلي البرلمان (النائبات والنواب أو الموظفات والموظفين أوالاثنين معا) المشاركة في المشاورات المتعلقة بخطة العمل وفي الأنشطة الأخرى المتعلقة بالمشاركة والتنفيذ. ومن الناحية النظرية، فإن إطار مشاركتهم يشمل النظر في الالتزامات التي يمكن للبرلمان أن يعتمدها، وكذلك السبل التي تساعد هذا الأخير على تعزيز الالتزامات التي تعهدت بها السلطة التنفيذية.

- يمكن لممثلات وممثلي البرلمانات أن يشاركوا في المنتديات متعددة الأطراف، سواء كانت وطنية أو محلية، و في فضاءات مماثلة من أجل ضمان إجراء حوار متسق مع المجتمع المدني. كما يمكن اعتماد آليات تنسيق أخرى عندما لا يكون التمثيل الرسمي ممكنا.
- يمكن للبرلمانات، في الحالات التي تسمح بالتعاون الموسع، أن تأخذ بعين الاعتبار مسألة إشراك اللجان البرلمانية والموظفات و الموظفين المعنيين في مجموعات العمل، وفي المناقشات الموضوعاتية، وفي تنظيم لقاءات إعلامية لفائدة المجموعات البرلمانية المعنية أثناء عملية إعداد خطة العمل، وفي تنفيذ وإطلاق آلية التقييم المستقلة التي تسمح بالرقابة البرلمانية وغيرها.
- يمكن للبرلمانات أن تساعد في صياغة وتنفيذ هذه الالتزامات عن طريق إجراء عملية «المسح التشريعي»، حيث تشجع هذه العملية الحوار وتساعد في تحقيق التوافق حول الالتزامات التي تقترحها وتعتمدها الأطراف، وتدفع هذه الأخيرة للتفكير في الأدوار التي يمكن للبرلمان أن يلعبها في هذا الصدد، لاسيما في ما يتعلق بتعزيز تشريعات الدعم أو تقنين الإصلاحات أو تخصيص الموارد اللازمة لعملية التنفيذ.
- يمكن للبرلمانات أن تنشئ قنوات الاتصال البرلمانية التي تسهم في تيسير التواصل والتنسيق مع السلطة التنفيذية ومع باقي الجهات المعنية بمبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة، وأيضا مع وحدة الدعم. ويعزز هذا النهج التبادل الفعال للمعلومات حول تطوير وتنفيذ خطة العمل، وحول الفعاليات والفرص التي تتيح تبادل الخبرات بين الزملاء.
- كما يمكن للبرلمانات أن تعزز إصلاحات الحكومة المنفتحة عن

طريق الإشراف على تنفيذ الالتزامات ذات الصلة، وذلك من خلال تخصيص الميزانيات اللازمة أو من خلال الحصول على معلومات أساسية من خلال الأسئلة والتقارير البرلمانية.

- وللمزيد من المعلومات حول شروط المشاركة، يرجى الاطلاع على مذكرة المشاركة البرلمانية الخاصة بمبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة.

نموذج: كينيا

في كينيا، تعتبر جهات التنسيق التي أحدثت في إطار مبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة مفتاحا للتنسيق المنسجم بين الحكومة والبرلمان في هذا المجال. وتفعيلا لهذه الخطوة، يتوفر كل من مجلس النواب ومجلس الشيوخ على جهة تنسيق رسمية معنية بمبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة مشكلة من أعضاء إدارتهما. وأسفر هذا الالتزام المدعوم من كبار المسؤولين إلى صياغة التزامات مشتركة من أجل تحقيق برلمان منفتح، كما أسهم في تنسيق إصلاحات واسعة النطاق لخطة العمل.

2-4 المشاركة من خلال تقديم الخطة المستقلة للبرلمان المنفتح

1-2-4 الأساس

تسمح مبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة للبرلمانات بتقديم خطة مستقلة للبرلمان المنفتح، سواء بالموازاة مع مشاركتها في خطة العمل الوطنية أو بمعزل عنها. وفي الحالة الأخيرة، يعتبر البرلمان مسؤولا عن تنسيق خطة البرلمان المنفتح، ويلتزم إثر ذلك بمعايير

المشاركة والإنشاء المشترك لتحقيق هذا الغرض.
وتشير المعطيات إلى أن خطط البرلمان المنفتح لا تحقق هذا الهدف بالشكل المطلوب، بحيث أن التزامات البرلمان المنفتح الواردة في خطط العمل الوطنية أبانت عن فعالية أكبر. ومع ذلك، فإن الخطط المستقلة للبرلمان المنفتح **يمكن أن تكون ذات قيمة خاصة، لاسيما في البلدان التي لا تشكل فيها المشاركة المباشرة للبرلمان في خطة العمل الوطنية حتى الآن حلا سياسيا أو عمليا.** وعلاوة على ذلك، يمكن للبرلمانات أن تقرر تنفيذ الخطة المستقلة للبرلمان المنفتح بهدف تعزيز بعض الالتزامات البرلمانية إذا لم تكن خطة العمل الوطنية تنص على ذلك.

وينبغي مواصلة دعم الاتصال الوثيق مع جهة التنسيق الحكومية في إطار مبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة، خصوصا عندما يطمح برلمان معين لاعتماد الخطة المستقلة للبرلمان المنفتح. وبالتالي يمكن أن يسفر ذلك على بروز أوجه اتساق بين الخطط الوطنية والخطط البرلمانية، وطلب الحصول على الدعم البرلماني إذا استلزم الأمر ذلك، أو إدماج خطة البرلمان المنفتح في خطة العمل الوطنية في المستقبل عند الضرورة.

4-2-2 المقاربات المتعلقة بالخطط المستقلة للبرلمان المنفتح

تقدم خطط البرلمان المنفتح المقترحة في إطار مبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة مجموعة من المقاربات التي يتعين على البرلمان النظر فيها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) ما يلي:

- يمكن للبرلمانات أن تلائم آليات وفضاءات الحوار المتوفرة بما يفيد عمليات الشراكة في إطار مبادرة الشراكة من أجل حكومة

منفتحة، لاسيما عندما تتوفر على ممارسات راسخة. غير أنه يتعين على البرلمانات أن تضمن الامتثال للمعايير الدنيا التي يتطلبها الإنشاء المشترك للخطط الوطنية.

- يمكن للبرلمانات أن تنشئ آليات اتصال وتنسيق مع نظرائها في العملية التي تقودها السلطة التنفيذية، بحيث يساعدها ذلك في مراجعة الإسهامات الناتجة عن المشاورات العامة المتعلقة بالبرلمان، وفي دراسة كيفية دعم العملية والأطراف في البرلمان المنفتح للخطة التي تقودها السلطة التنفيذية وتبادل المعلومات مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني التي قد تكون ذات أهمية بالنسبة للعمليتين معا.
- كما يمكن للبرلمان أن يطلب دعما سياسيا هاما بخصوص هذا البرنامج ودراسة التعاون بين الأحزاب من خلال اللجان القائمة أو مجموعات العمل الخاصة.

وللمزيد من المعلومات حول شروط المشاركة، يرجى الاطلاع على مذكرة المشاركة البرلمانية الخاصة بمبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة.

نموذج: جورجيا

عبر البرلمان الجورجي عن دعمه لمبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة من خلال تخصيص فصل خاص لمشاركة البرلمان في خطة العمل الوطنية للفترة 2018-2019 للشراكة المذكورة. ومن أجل تعزيز الوعي والفهم المتبادلين بين الطرفين، سيحصل ممثلو البرلمان على صفة ملاحظ وستوجه لهم الدعوة من الآن فصاعدا لحضور جميع اجتماعات المجلس الحكومي التي تتناول مبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة، ويسهم هذا التنسيق، على حجمه في ملاءمة الجداول الزمنية مع الفرص المتاحة، لاسيما تلك التي توفرها المجالات التي تتطلب الإصلاح التشريعي.

5. آلية الشراكة من أجل حكومة منفتحة المتعلقة بالتقييم المستقل

تدعم آلية التقييم المستقلة الأعضاء المنخرطين في مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة، حيث إن لهذه الأخيرة دوراً محورياً في تتبع التقدم وتعزيز التعلم. وفي هذا الإطار، يدرس موظفات و موظفو و باحثات و باحثو هذه الهيئة مجموعة من المواضيع المتعلقة بمحتوى خطة العمل (النتائج المتوقعة للالتزامات ونسبة الانجاز والنتائج الأولية)، وكذا مواضيع أخرى تتعلق بسير خطة العمل (جودة عملية الإنشاء المشترك، التعاون بين أطراف الشراكة من أجل حكومة منفتحة، وإمكانية أو ضرورة اللجوء إلى فاعلين إضافيين، إلخ.) وعليه، تشكل آلية التقييم المستقل أداة لا غنى عنها بالنسبة لحاملي فكرة الإصلاح المهتمين بالاعداد المشترك لإصلاحات طموحة وبتفعيلها.

=> لمعرفة المزيد؟

تعتبر آلية التقييم المستقلة القطب المسؤول عن مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة والوسيلة الرئيسة لقياس التقدم المنجز لدى الدول المنخرطة في المبادرة. وتقوم الآلية بصياغة تقارير مستقلة مبنية على أدلة وعلى الحياد بهدف مساءلة أعضاء مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة ودعم جهودهم فيما يخص الحكومة المنفتحة. وهذا ما يترجم من خلال التقارير والتوصيات الملائمة المقدمة في مراحل دقيقة من مسار خطة العمل:

كيف تتوافق مسارات آلية التقييم المستقلة ومبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة مع بعضها ؟
مفاتيح: مسار آلية التقييم المستقل (اللون الأزرق)
مسار الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة (اللون الأخضر)

للمزيد من المعلومات حول طريقة عمل آلية التقييم المستقلة لمبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة، وللاطلاع على تقاريرها، المرجو زيارة منصة آلية التقييم المستقل.

وتمكن آلية التقييم المستقلة أطراف الشراكة من أجل حكومة منفتحة من احتلال مكانة بارزة عبر ترجمة الأساليب التي يقومون من خلالها بتعزيز إصلاحات الحكومة المنفتحة، وكذلك عبر تقاسم تجاربهم وخبراتهم من خلال تبادلات إقليمية ودولية بين الزملاء. وبالإضافة إلى ذلك، تقترح آلية التقييم المستقلة على أطراف الشراكة من أجل حكومة منفتحة أن يوضحوا ويشرحوا الإجراءات المتخذة (أو تلك غير المطبقة، إن وجدت)، وذلك بهدف تعديل المسار في الوقت المناسب. أما بخصوص البرلمانات، فيتضح أن خلاصات آلية التقييم المستقلة تكتسي قيمة كبرى بخصوص دور البرلمانات الرقابي، لاسيما، على سبيل المثال، عندما لا يتطور تفعيل التعهدات بالشكل المتوقع، أو عندما لا يستفيد المجتمع المدني من فرص كافية للتعبير عن احتياجاته أو انشغالاته.

ويمكن لفكرة قيام هيئة مستقلة لبلورة تقرير حول الأعمال المنجزة أن تثير بعض القلق لدى بعض المشرعين. ووجب التذكير بأن مبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة تبقى مبادرة طوعية، حيث تعبر البرلمانات طواعية عن انخراطها في الشراكة، وكذا عن دورها. وإن كانت معايير الشراكة من أجل حكومة منفتحة ومتطلبات آلية التقييم المستقلة تبدو صعبة، فإنه يمكن للبرلمان أن يتبنى تعهدا بصفته مجرد ملاحظ بسيط، حيث يأخذ بعين الاعتبار خطة العمل والتقارير المرتبطة بها، أو من خلال دعوة أطراف الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة إلى عرض الإصلاحات البارزة. وتشجع البرلمانات التي تختار المشاركة الفاعلة في عملية الشراكة من أجل حكومة منفتحة على تلقي ملاحظات وتقارير آلية التقييم المستقلة كما تم تقديمها؛ وهي فرصة لحاملي فكرة الاصلاح في الحكومة المنفتحة للتفكر، والتعلم، والتقدم سويا.

6. التشجيع على انفتاح أوسع في إطار منصة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة

وبقدر ما توفر خطة العمل المرتبطة بمبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة نموذجا واضحا لبلوغ الأهداف، وبقدر ما تشجع مبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة وشركاؤها على المشاركة البرلمانية المباشرة في خطط عملها، فإن عديد من البرلمانات والنواب يجدون أنفسهم خارج الإطار الرسمي لمبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة. وفي إفريقيا، تضم مبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة في عضويتها 15 دولة، و23 حكومة محلية (جماعات ترابية).

=> **لمعرفة المزيد؟**
الدول والحكومات المحلية الإفريقية التالية منخرطة في مبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة:
الأعضاء الوطنيون: المغرب، بوركينا فاسو، الرأس الأخضر، ساحل العاج، غانا، الأردن، كينيا، ليبيريا، مالاوي، نيجيريا، السنغال، السيشل، سيرا ليون، جنوب إفريقيا، وتونس.
الأعضاء المحليون: أبوجا، (نيجيريا). مقاطعة أنلوجا، (غانا). جهة طنجة-تطوان-الحسيمة، (المغرب). جهة بني ملال-خنيفرة، (المغرب). تطوان (جماعة ترابية)، (المغرب). قرطاج، (تونس). الكاف، (تونس). إلجيو ماراكويت، (كينيا). الكرك، (الأردن). السلط، (الأردن). ولاية كادونا، (نيجيريا). كيطو الجنوبية، (غانا). كيجوما أوجي، (تانزانيا). ماخاندا، (جنوب إفريقيا). ماكويني، (كينيا). نايروبي، (كينيا). ناندي، كينيا. ولاية بلاتو، (نيجيريا). الرقب،(تونس). سيكوندي-تاكورادي، (غانا). شاما، (غانا). تاركوا-نوزيوم، (غانا). واسا أمنفي الشرقية، (غانا).

للمزيد من المعلومات المستفيضة حول الأشغال قيد الإنجاز لدى كل طرف في الشراكة من أجل حكومة منفتحة، المرجو زيارة صفحات الأعضاء.

ولحسن الحظ، فالانخراط في مبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة ليس شرطا للتفاعل: حيث يمكن لكل برلمان أو نائب(ة) أن يسهم في تحسين الإصلاحات المرتبطة بمبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة. **فإنْ لم يكن برلمانكم (بعد) مستعدا للانخراط الرسمي في مبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة، يمكنكم مع ذلك الإسهام من خلال التفكير في إصلاحات وبلورتها على نحو مشترك والحصول على نتائج**. ويقدم الجزء الأخير من هذا الإصدار مجموعة من الخطوات التي يمكنكم القيام بها.

1.6 الشبكة الدولية من أجل البرلمان المنفتح

تعتبر الشبكة الدولية من أجل برلمان المنفتح تجمعا لمنظمات تعزز وتدعم المؤسسات البرلمانية، وأعضائها وموظفيها، في جهودهم لفائدة الحكومة المنفتحة وإصلاحات برلمانية منفتحة. وتضم الشبكة الدولية من أجل البرلمان المنفتح:

- المركز التشريعي اللاتيني
- المعهد الوطني الديموقراطي NDI
- مكتب المؤسسات الديموقراطية وحقوق الإنسان لدى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا
- الجمعية البرلمانية لقارة أمريكا
- مؤسسة الشفافية التشريعية
- مؤسسة وستمنستر للديموقراطية.

ويعمل أعضاء الشبكة الدولية من أجل البرلمان المنفتح لدى الأعضاء الوطنيين والمحليين لمبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة، وقد حظوا جميعا بخبرة كبيرة، خاصة في مجال الإصلاحات المتعلقة بالبرلمانات المنفتحة، دون الاكتفاء بها مع ذلك. كما تنظم الشبكة الدولية من أجل البرلمان المنفتح لقاءات من أجل تبادل الأفكار، ومنصات للتعلم، واجتماعات على المستويات الوطني، والإقليمي، والدولي بشكل دوري، وتدمج في أنشطتها فعليا برلمانات الدول والهيئات المحلية غير المنخرطة في مبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة.

من أجل المزيد من المعلومات حول الشبكة الدولية من أجل البرلمان المنفتح، المرجو مراجعة موقع شبكة OPeN على الأنترنت.

نموذج: المركز التشريعي اللاتيني

يعمل المركز التشريعي اللاتيني على تقوية الديموقراطيات في أمريكا اللاتينية عبر تعزيز المسؤولية المؤسساتية والولوج إلى المعلومات العمومية، وذلك بهدف تعزيز الحكامة المنفتحة والمسؤولة. وبكونه مؤسسة رقابة برلمانية، يرتكز عمل المركز التشريعي اللاتيني بالخصوص على مشاركة المواطنين، محاربة الفساد، والبرلمان المنفتح، والتحليل السياسي.

ويحتل المركز التشريعي اللاتيني منذ البداية مكانة محورية في عمل الشراكة من أجل حكومة منفتحة على البرلمانات المنفتحة، حيث يحدد ويدعم رائدات ورواد البرلمان المنفتح في الأمريكيتين وخارجهما. وقد تولت مديرته العامة الدولية، السيدة ماريا بارون، منصب الرئاسة المشتركة للشراكة من أجل حكومة منفتحة للفترة بين 2020 و2021، بجانب الحكومة الكورية.

من أجل الاطلاع على المزيد من أنشطة المركز التشريعي اللاتيني، المرجو زيارة موقعه الإلكتروني او الاتصال بفريق بوينوس آيريس (4647 – 5218 11 54+)، أو في واشنطن (0675-828 (786) 1+).

2.6 خطط البرلمان المنفتح على هامش مبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة

يمكن للبرلمانات اختيار الإنشاء المشترك وتفعيل خطط البرلمان المنفتح على هامش مبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة. وعلى الرغم من عدم استفادتهم من خدمات وحدة الدعم وآلية مبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة للتقييم المستقل، يمكن لشركاء وأطراف مبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة أن يزودوهم بمعلومات أو استشارات عند الحاجة (انظر الجزء 3.3.2 حول الشبكة الدولية من أجل البرلمان المنفتح، وبقية هذا الجزء للاطلاع على مزيد من النماذج).

نموذج: خطط البرلمان المنفتح على هامش مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة

بلورت برلمانات كوسوفو، وسريلانكا، ومجموعة أخرى من الدول، خططا للبرلمان المنفتح بشكل مستقل عن منصة الشراكة من أجل حكومة منفتحة. وقد عمدت في الغالب إلى دعم شركاء الشبكة الدولية من أجل البرلمان المنفتح، لاسيما المعهد الوطني الديموقراطي، واستفادت من تبادل الأفكار بين الزملاء والأحداث البارزة لمبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة، في حدود الممكن.

3.6. الدبلوماسية البرلمانية: المجتمع العالمي لمبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة

تؤمن مبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة وشركاؤها بقيمة تبادل الأفكار بين الأقران، حيث أُحدثت مجموعة الحكومة المنفتحة انطلاقا

من الصفر من طرف الإصلاحيين المنخرطين على الصعيدين المحلي والوطني والذين يقودون الإصلاحات ويتقاسمون الدروس المستقاة خلال العملية؛ ومن طرف الموظفات والموظفون والمسؤولين البرلمانيين المستعدين للاستفادة من تجارب الآخرين؛ ومن طرف الأشخاص المؤثرين المستعدين للدفاع عن الأفكاروالمبادرات الواعدة كلما أتيحت. ويعد تبادل الأفكار وسيظل في صميم الكثيرمن التقدم المحرز.

وازدادت في الوقت نفسه أهمية الدبلوماسية البرلمانية، إذ يتيح الحوار بين البرلمانات تحديد المصالح المشتركة، والتخفيف من حدة التوترات، وتقوية فرص التعاون. وأكثر من ذلك، تنخرط البرلمانات في مثل هذه الأنشطة بدعم من المصالح الدبلوماسية لبلدانها، بشكل يُمكن من الاستفادة من المعلومات الكافية، على قدر المستطاع، والانضمام إلى نظرائهم الحكوميين.

وتتمثل خصوصية الدبلوماسية البرلمانية في أن أعضاء البرلمان ليسوا دبلوماسيين: فدورهم كممثلين مستقلين يُخول لهم درجة من الحرية في تعاملهم مع أقرانهم الأجانب، وهو الأمر الذي لا يتمتع به الممثلون الحكوميون. وبالتالي، أضحت الدبلوماسية البرلمانية، سواء من خلال الالتزامات الثنائية، أو مجموعات الصداقة البرلمانية، أو الجمعيات الجهوية، أو الاجتماعات الدولية، أداة مهمة ومبتكرة في مشهد سياسي يزداد تعقيدا.

وتفسح مبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة المجال للدبلوماسية البرلمانية من خلال سلطتها المتمثلة في التعبئة، وتخصص وحدة الدعم عادة مساحة للاجتماعات الثنائية بين البرلمانات بمناسبة اللقاءات

التي تنظمها مبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة. ومن أجل معرفة مواعيد عقد لقاءات هذه الأخيرة، عبر الإنترنت وحضوريا، يرجى الاشتراك في قنوات مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة ذات الصلة والاتصال بالشبكة الدولية من أجل البرلمان المنفتح (OPeN) (انظر النقطة 3.3.2).

نموذج: تبادل الأفكار بين الزملاء حول البرلمان المنفتح

نظم المعهد الوطني الديموقراطي، شهر يونيو 2022، لقاء دوليًا لتبادل الأفكار في كوبنهاغن قصد دعم تخطيط وتنفيذ البرلمان المنفتح لكوسوفو مع الهيئات التشريعية وممثلي المجتمع المدني. وبفضل حوار ثنائي وتبادل للأفكار مع شخصيات سياسية ونشطاء من السويد ولاتفيا وإستونيا والدنمارك، حدد المشاركون سلسلة من الدروس الهادفة لبناء ديمقراطيات مرنة. أنظر موقع NDI على الأنترنت.

كيف يمكنكم التفاعل : تعزيز إصلاحات الحكومة المنفتحة بما يتجاوز خطة عمل مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة

يقترح مجتمع الحكومة المنفتحة على النائبات والنواب مجموعة من الحلول للمشاركة البرلمانية، بغض النظر عن الموارد المؤسساتية أو السياسية المتاحة. ويمكن اتخاذ هذه الخطوات بالموازاة مع المشاركة الرسمية للبرلمان في مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة أو في إطار الإعداد لذلك:

- التواصل مع منظمات المجتمع المدني التي تتعامل مع القضايا ذات الصلة ببرلمانكم. تحديد انتظاراتها من البرلمان ودراسة

التدبير الذي يجب اتخاذه لوضع برنامج إصلاحات مشترك. هل هناك مجال للعمل لتحقيق طموحات جماعية، ربما -ولكن ليس بالضرورة – في إطار خطة البرلمان المنفتح؟ كيف يمكنكم ولبرلمانكم دمج مبادئ البرلمان المنفتح في أنشطتكم اليومية؟

- دعوة شركاء مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة (OGP) لتقديم مدخل، على مستوى اللجنة أو مجموعة العمل، حسب الحالة، إلى البرلمان المنفتح ومبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة (OGP)؛ حيث تتيح هذه المقدمة إمكانية تحديد نقاط الدخول للمشاركة، وتفضي إلى تنظيم أنشطة إضافية (تبادل الأفكار بين الزملاء مع شريك مطلع على مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة، على سبيل المثال، أو إجراء مشاورات مع المجتمع المدني بشأن مجالات الإصلاح الممكنة).
- المشاركة في تجمع افتراضي أو حضوري حول مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة، وسواء كان ذلك حدثًا وطنيًا أو إقليميًا أو عالميًا، فالمشاركة في تظاهرات متعلقة بمبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة سيساعدكم على فهم كيفية سير عمل الشراكة في الممارسة العملية، والتعرف على القضايا الناشئة التي يمكنكم العمل عليها والأشخاص الذين يمكن التواصل معهم للحصول على معلومات ودعم إضافيين.

وجب التنبيه إلى أن هذه مجرد اقتراحات، وأن هذه اللائحة ليست شاملة بطبيعة الحال: حيث يمكن أن توفر البنية المؤسساتية والسياسية لبرلمانكم آفاق عمل إضافية أو مختلفة.

7. الموارد ومعلومات للاتصال

لا يشكل هذا الدليل العملي الموجه للنواب سوى مقدمة للعديد من الإصلاحات والممارسات والدروس التي يمكن لمجتمع الحكومة المنفتحة اقتراحها. ومع أكثر من 4000 التزام للاستفادة منه وأكثر من عقد من الزمن من التجربة، ندعوكم للاطلاع على الموارد ومعلومات الاتصال أدناه لمزيد من المعلومات والاستلهام.

الموارد ذات الصلة

مذكرة حول الالتزام البرلماني لمبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة : تحدد هذه المذكرة حول الالتزام البرلماني لمبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة أساس ومقاربة هذا الالتزام. وتحدد مساحة وخصائص الالتزام البرلماني في كل عملية شراكة من أجل حكومة منفتحة بشكل أساسي فاعلون وطنيون مشاركون في الحوار.

الالتزام البرلماني في مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة: قائمة الخيارات : تعتبر هذه الوثيقة مكملة لمذكرة الالتزام البرلماني، الذي حيث يعرض المقاربات التي يتبعها عدد متزايد من أعضاء مبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة، ويوضح كيف يمكن للبرلمانات

الانخراط في هذه الشراكة والإسهام في تعزيز الإنشاء المشترك للخطط وتنفيذ إصلاحات الحكومة المنفتحة.

توجيهات لخطط العمل البرلمانية لمبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة : تحدد وثيقة التوجيه هذه الأساليب الإجرائية، والحد الأدنى من المتطلبات، والنصائح والنماذج من أجل الإنشاء المشترك وتنفيذ خطط العمل البرلمانية لمبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة، عندما لا تُحدث هذه الأخيرة بشكل مشترك في إطار عملية خطة عمل وطنية منسقة. وتخصص هذه الوثيقة حصريًا للأعضاء الوطنيين في مبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة.

الالتزام البرلماني في إطار مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة على المستوى المحلي: قائمة الخيارات : تحدد قائمة الخيارات هذه كيفية التزام البرلمانات في خطط عمل مبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة المحلية، بدءًا من الالتزام البسيط إلى الإنشاء المشترك الكامل.

الالتزام البرلماني في إطار في مبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة: استنتاج الدروس من المعلومات التي تم استخلاصها من الممارسة : تعتمد هذه الوثيقة على معلومات من قاعدة بيانات التزامات مبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة (OGP)، وتقارير آلية التقييم المستقلة، والنتائج المستخلصة من وحدة دعم مبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة (OGP)، والأفكار المجمعة من

مختلف النقاشات الرسمية وغير الرسمية مع الأطراف الفاعلة في إطار مبادرة الشراكة المذكورة منذ سنة 2011. وأغنت أبرز الخلاصات مذكرة الالتزام البرلماني في إطار في مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة.

التقرير العالمي لمبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة: ديمقراطية ما وراء صناديق الاقتراع : يقدم هذا التقرير مراجعة متعمقة وموضوعية للتقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء في مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة خلال السنوات الثمانية الأولى من الشراكة (2011-2019). وللوصول إلى استنتاجاته، يتناول التقرير جملة من البيانات حول الحكامة في جميع أنحاء العالم، والتي تغطي أبعادًا متعددة للديمقراطية والانفتاح.

بناء ديمقراطيات مرنة

نشرت مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة (OGP) والمعهد الوطني الديمقراطي (NDI) سلسلة من ثلاث مذكرات توجيهية تحدد تدابير الانفتاح والمراقبة الملموسة التي تسهم في تعزيز المرونة أمام التأثيرات الخفية التي يرعاها جانب خارجي. وتسلط كل مذكرة الضوء على الدور الرئيس الذي يمكن أن تلعبه البرلمانات، لاسيما من حيث الرقابة. ويوضح الجدول أدناه الشكل الذي يمكن أن يتخذه هذا الدور:

مذكرة توجيهية	التزام مبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة
مذكرة حول التمويل السياسي الأجنبي الخفي: يتم توجيه التمويل السياسي الأجنبي الخفي -إن وُجد- في الغالب سراً إلى الأحزاب والمرشحين من خلال وكلاء بهدف عرقلة العمليات السياسية والانتخابية. وقد تمت صياغة هذه المذكرة بالشراكة مع منظمة الشفافية الدولية.	تعهدت **رومانيا** بنشر المعلومات التي تقدمها الأحزاب السياسية طواعية عن مصادر تمويلها وإنفاقها، وفقاً لأحكام القانون.
مذكرة حول الضبابية التي تحيط بالديون الخارجية: بلغ الدين السيادي العالمي أعلى مستوى له منذ 50 عامًا. وغالبًا ما تستخدم اتفاقيات القروض غير الشفافة الثروة الوطنية والأصول العامة كضمان، مما يؤسس لمعاملة تفضيلية للحكومات غير الديموقراطية.	استفاد **برلمان جورجيا** من عملية مبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة (OGP) من خلال تضمينه لأول مرة الالتزامات المتعلقة بالديون في خطته للبرلمان المنفتح 2022-2021: • تعزيز قدرة البرلمان في ما يرجع إلى فهم الدين العام من خلال زيادة الوعي والاستخدام الفعال لآليات الرقابة. • تحسين الولوج إلى المعلومات حول الدين العام وضمان الشفافية.
مذكرة حول المعلومات المغلوطة التي ترعاها جهات أجنبية: أصبح التلاعب بالمعلومات برعاية أجنبية سمة من سمات الحياة السياسية العالمية وسببا للتهديد في مناطق أخرى.	التزمت **كرواتيا** بتعزيز الشفافية والاستقلالية في صناعة الإعلام في خطة عملها الثالثة في إطار مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة. وتتمثل خطوات هذا الالتزام في ما يلي: • بلورة تشريعات هادفة إلى تعزيز الشفافية في الإعلام، • إنشاء سجل للملكية النفعية لصناعة الإعلام، • تعزيز ثقة العموم في وسائل الإعلام وتحسين التربية الإعلامية.

معلومات الاتصال

إذا كنت عضواً حاليًا في إحدى عمليات مبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة، أو تود المشاركة، فلا تتردد في التواصل مع أعضاء الفريق المذكورين بعده للتعرف على الخطوات التالية:

-المعهد الوطني الديمقراطي:

كريستين سامبل، مديرة الحكامة الديمقراطية، المعهد الوطني الديمقراطي (NDI)
ksample@ndi.org

-روساريو بافيز، مستشارة رئيسية للشؤون البرلمانية، مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة (OGP).
rosario.pavese@opengovpartnership.org

© حقوق النشر محفوظة لمجلس النواب بالمملكة المغربية
والمعهد الوطني الديمقراطي